

بلاغ صحفي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
يصادق على المرجعية الخاصة
بالميثاق الاجتماعي الجديد

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورته العادية التاسعة بالرباط في 29 نونبر 2011 . وقد خصصت أعمال هذه الدورة لتدارس المشروع الأولي للتقرير المتعلق بتشغيل الشباب وتقديم مشروع التقرير حول الميثاق الاجتماعي، والمصادقة عليه.

وقد تلا تقديم التقرير الأولي الخاص بـ " تشغيل الشباب " نقاش أفضى إلى تحديد توجهات المجلس الرامية إلى وضع التقرير في صيغته النهائية ليتسنى المصادقة عليه عند انعقاد الدورة المقبلة للمجلس في شهر دجنبر.

كما تمت المصادقة على مشروع التقرير الخاص بالميثاق الاجتماعي والمعنون بـ "من أجل ميثاق اجتماعي جديد: ضوابط يجب احترامها وأهداف ينبغي التعاقد في شأنها « من طرف الجمع العام الذي أوصى بتداوله لدى كل الأطراف المعنية.

يعكس التقرير طموح المجلس المتمثل في وضع مرجعية للمعايير والأهداف، تتيح لكل الفاعلين والقوى الحية في البلاد إبرام تعاقدات كبرى .

لقد أعد الميثاق الاجتماعي من منطلق كونه دينامية تستند إلى ركيزتين:

● تتمثل الأولى في جرد للمعايير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الملزمة يجب احترامها من لدن الجميع، باعتبارها شرطا يكفل كرامة المواطنين وتماسك المجتمع وتميمته المستدامة والمنسجمة .

● أما الثانية، فهي عبارة عن الأهداف القمينة بتجسيد المبادئ والحقوق المعنية، وكذا المؤشرات التي تسمح بتتبع تطبيقها. من هذا المنطلق، فإن كل هدف مذكور في هذه المرجعية ، من شأنه أن يفضي، إلى إبرام تعاقدات كبرى.

وترمي هذه المرجعية للحقوق الأساسية الملزمة الضرورية لتحقيق الأهداف التالية :

- 1- التحديد والارتقاء بالأهداف والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تؤكد المعايير الدولية والمصادق عليها من طرف المغرب والتي يضمنها الدستور.
- 2- استنباط الأهداف والتوصية بالمسارات الضرورية لتنفيذ هذه الحقوق والمبادئ .
- 3- تحديد المؤشرات الملائمة لتتبعها وتقييم تقدمها .
- 4- تحديد قواعد الحكامة المسؤولة والديمقراطية الاجتماعية الموجهة نحو الإدماج المتبادل لأهداف التنمية البشرية وخلق الثروة.

و يرى المجلس، أنه إذا ما كان ضمان احترام القانون يعود بالدرجة الأولى إلى السلطات العمومية ، فإن النهوض بالمبادئ وتحقيق الأهداف المحددة لهذه المرجعية يعد مسؤولية اجتماعية تتطلب التعاون مابين كافة الأطراف المعنية.

إن التعاقدات الكبرى مدعوة لتجسيد هذه المرجعية. وإن عليها أن تحدد طموحات مشتركة والتزامات متبادلة للفاعلين المعنيين الذين يتم إشراكهم في خطة عمل محددة وآليات لتقييم نتائجهم وأثرهم.

ويمكن هذه التعاقدات الكبرى أن تأخذ شكل قوانين، أو اتفاقيات جماعية أو شركات فيما بين الفاعلين . تتضمن مرجعية الميثاق 39 مبدءا وحقا أساسيا ملزما ، و يتفرع عنها 92 هدفا إجرائيا يستند إلى 250 مؤشرا للتتبع والتقدم. وقد تمت هيكلتها حول ستة جوانب متكاملة:

- 1- الولوج إلى الخدمات الأساسية والرفاه الاجتماعي؛
- 2- المعارف والتكوين والتنمية الثقافية؛
- 3- الإدماج و التضامن؛
- 4- الحوار الاجتماعي والحوار المدني و الشركات؛
- 5- حماية البيئة؛
- 6- الحكامة المسؤولة ودينامية المقاولات والديمقراطية الاجتماعية

وقد أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتحديد مواضيع ذات الأولوية قصد فتح تشاور وحوار في شأنها ليتسنى بلورة الإلتقاءات الضرورية لإبرام التعاقدات الكبرى .